HÊVÎ LGBTİ

تقرير الحق في الصحة والتمييز للاجئين من مجتمع الميم

نيسان / أبريل 2021

Avrupa Birliği sivil düşün

تقرير الحق في الصحة والتمييز للاجئين من مجتمع الميم

إعداد:

أيلين كيركتشي / إستشاري قانونى

ارجان أيدن / أخصائي إجتماعي

سلجوق تشيلك / أخصائي نفسي

سليمان سايار

مزين أراتش

ترجمة:

صلاح أحمد (لغة عربية)

سوجول غايلي (لغة فارسية)

جوكتشه كاتكيچي (لغة إنجليزية)

سرهاد زينار (لغة كردية)

"تم إعداد هذا التقرير بدعم من الاتحاد الأوروبي في نطاق برنامج التفكير المدني للاتحاد الأوروبي. تقع المسؤولية عن المحتوى بالكامل على عاتق جمعية هيڤي ولا تعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي"

المحتويات:

01 مقدمة للتقرير المتعلق بالمنهجية والأخلاقيات

04 الحقوق الصحية للمهاجرين في تركيا والخدمات المقدمة للمهاجرين

07 الترتيبات القانونية المتعلقة بحق اللاجئين في الصحة

10 أسئلة – أجوبة - تجارب حول صحة اللاجئين

20 نقاش حول عملية العبور الجنسي

22 أسئلة – أجوبة - تجارب بشأن عملية العبور الجنسي

26 أسئلة – أجوبة - تجارب بشأن الوصول إلى الآليات القضائية

30 الاستنتاجات والتوصيات

الاختصارات:

م.ط.أ: مركز طب الأسرة **(ASM)**

أ.م: الأمم المتحدة **(BM/UN)**

ا.ا.ع.ج.أ.ا.ض.ا: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة **(CEDAW)**

م.ا.ا: مركز الاتصالات الرئاسية **(CİMER)**

ا.ا.ا: التأمين الصحي العام **(GSS)**

و.ا.ا: وكالة الضمان الاجتماعي **(SGK)**

ق.ا.ا.ا.ا.ا: قانون التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي العام **(SSGSSK)**

أ.ب.ح: أطباء بلا حدود **(MSF)**

ج.ت.: جمهورية تركيا **(T.C.)**

م.ا.ا.ا.ل.ا: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين **(UNHCR)**

ق.ا.و.ا.ا: قانون الأجانب والحماية الدولية **(YUKK)**

مقدمة للتقرير المتعلق بالمنهجية والأخلاقيات

"تقرير الحق في الصحة للاجئين LGBTI+" حصول المهاجرين واللاجئين على الخدمات الصحية.ويهدف إلى تحديد انتهاكات الحقوق والتمييز التي يواجها المهاجرين واللاجئين في الحصول على الحق في الصحة. تركيا من الدول الموقعة على «الاتفاقية الاقتصادية, الاجتماعية, والثقافية الدولية» المادة الواردة في الاتفاقية «هذه الاتفاقية للدول الأطراف الحقوق الاجتماعية والثقافية، يتفق الجميع على أن أعلى حق في الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه» المادة تضمن المهاجرين واللاجئين من حيث حقهم في الصحة في البلدان التي يعيشون فيها. وفي معظم البلدان الأطراف في هذا الاتفاق، مثل تركيا، يواجه اللاجئون حواجز تحول دون الوصول إلى الحق في الصحة وممارسته.

الوصول إلى الحق في الصحة للاجئين المقيمين في تركيا بتاريخ 04.04.2013 ومرقمة 6458 "قانون الأجانب والحماية الدولية" من "المساعدة والخدمات للوصول بعنوان" 89 "من الفقرة الثالثة من الفقرة الفرعية (أ) من 12.24.2019 التاريخ والقانون المنشور في الجريدة الرسمية العدد 30988. قبل تغيير القانون في عام 2019 ، كان مقدمو طلبات الحماية الدولية وحامليها قادرين على الوصول إلى الحق في الصحة من خلال إدراجهم في نطاق التأمين الصحي العام دون قيود زمنية. تم الإعلان عن أن الحق في الصحة، الذي تم تضييق نطاقه مع اللائحة الجديدة، سيتم الوفاء به لمدة عام واحد فقط من تسجيل طلبات الحماية الدولية للاجئين. مع هذا التطبيق، بسبب حاجز اللغة والتمييز وما إلى ذلك. اللاجئون الذين يتعرضون لمثل هذه الحالات يُحرمون من حقهم في الصحة، مع تضييق نطاق القانون. جنبا إلى جنب مع جائحة كورونا، جعلت من الصعب على اللاجئين الحصول على الرعاية الصحية.

تركيا هي موطن لـ 4 ملايين شخص يحتاجون إلى الحماية الدولية. حوالي 3.6 مليون سوري وحوالي 323,000 جنسية أخرى لديهم طلبات حماية دولية ووضعهم تحت الحماية المؤقتة[1]. ولا يوجد تفسير ذي صلة من السلطات المختصة بشأن عدد هؤلاء الأشخاص الذين ما زالوا يحصلون على الرعاية الصحية المجانية.

أثر جائحة كورونا على أكثر المجموعات هشاشة في تركيا وكذلك في جميع أنحاء العالم. في نطاق اجتماع "IDAHOBIT-5" لجمعية هيڤي LGBTI+ ، شكلت تجربة ونقل المهاجرين واللاجئين LGBTI+ في نقطة الوصول إلى الحق في الصحة الأساس لإعداد هذا التقرير[2]. خلال فترة الوباء، ازدادت وحدة المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم بشكل كبير خلال هذه الفترة بالإضافة الى الشعور بعدم الامان، لا سيما مع تغيير التشريعات المتعلقة بالحصول على الحقوق الصحية واستخدامها.

تم إعداد "تقرير الحق في الصحة للاجئين LGBTI+" بواسطة جمعية هيڤي LGBTI+ من خلال فاعلية الحق في الصحة للاجئين LGBTI+ والتي شارك فيها أصدقائنا اللاجئين من مجتمع الميم. تم تقديم فاعلية الحق في الصحة للاجئين LGBTI+ اللغتيمن الفارسية والعربية، و هما اللغتان الأم للمهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم، من قبل سفراء الصحة في البرنامج الذي استمر يومين عبر الإنترنت.

تم تسجيل المعلومات والخبرات المشتركة في الحدث عبر الإنترنت بموافقة المشاركين. تم تدمير جميع التسجيلات الصوتية الواردة بعد استخدامها خلال مرحلة التنقيح. يتم الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية لجميع المشاركين، باستثناء أولئك الخبراء في هذا المجال، سرية ومجهولة المصدر.

"حق اللاجئين في الصحة" و "حقوق المرضي اللاجئين LGBTI+ والتمييز" الخاصة الواردة في التقرير بعد التنقيح وإعادة صياغة التسجيلات الصوتية أدرجت في التقرير. يتم توفير جميع المعلومات الواردة في التقرير من قبل جمعية جمعية هيڤي LGBTI+ ، مع نموذج موافقة الأمن الرقمي المرسلة إلى المشاركين قبل الفاعلية.

في الحدث بالإضافة إلى اللاجئين LGBTI+ ، ساهم الأطباء والمبعوثون الصحيون (المترجمون) والأخصائيون الاجتماعيون وعضو اللجنة الصحية في جمعية هيڤي LGBTI+ ومحامي جمعية هيڤي LGBTI+ ونشطاء جمعية هيڤي LGBTI+.

تم إعداد هذا التقرير، الذي تم فيه تحديد أولويات تجارب لاجئي مجتمع الميم الذين يعيشون في محافظات مختلفة من تركيا والذين يعيشون مع وضع مختلف، في ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها من تجارب الناس من خلال الملاحظة النوعية. ويتضمن التقرير، الذي يتضمن تجارب الناس كمصدر أساسي، عروضا عن آليات الشكاوى المتعلقة بصحة اللاجئين وحقوقهم خلال فترة الوباء وعملية العبور الجنسي. وقد أثيرت انتهاكات الحقوق التي يتعرض لها اللاجئون خلال عملية العبور الجنسي والحصول على الخدمات الصحية من خلال تجاربهم الخاصة.

---

[1]https://www.unhcr.org/tr/wp-content/uploads/sites/14/2021/03/UNHCR-Turkey-Operational-Update-January-2021-TRKf.pdf

[2]https://m.bianet.org/bianet/lgbti/224608-multeci-lgbti-lar-pandemi-yi-anlatiyor-korkarim-pandemi-bitecek-ama-ayrimcilik-surecek

الحقوق الصحية للمهاجرين في تركيا والخدمات المقدمة للمهاجرين

الدكتور دينيز ماردين:

شكرا لك على الدعوة. أنا طبيب الصحة العامة. بعد تدريب «سفراء الصحة» في عام 2019 ، بدأ بعض خبرائنا في تقديم عروض حول الحق في الصحة والحصول على الحقوق الصحية. أريد فقط أن أقول شيئا قصيرا عن هذا التدريب. نظمت منظمة أطباء بلا حدود وجمعية جونيبر للتضامن هذا التدريب معا. شارك أصدقاء من جمعيات مختلفة في هذا التدريب، وكانوا قادرين على إعطاء هذه التدريبات على الصحة بأنفسهم. نعتقد أنه من الأفضل تقديم معلومات حول الصحة والخدمات الصحية باللغة الأم، وفي الواقع هذا حق. وسيقدم عرض اليوم صديقنا، سفير الصحة أترك الحديث له.

المشاكل التي يعاني منها اللاجئون وخاصة اللاجئون من مجتمع الميم في الحصول على الخدمات الصحية:

- حاجز اللغة، وعدم وجود مترجم
- الشراكات البيروقراطية
- نظام صحي معقد وتخطيط المستشفى
- سلوك العاملين في مجال الصحة، رهاب المثليين، التمييز والعنصرية
- الجهل ونقص تثقيف العاملين في مجال الصحة بشأن قضايا الأشخاص من مجتمع الميم.
- المخالفات في متابعة الحمل ومتابعة تطعيم الأطفال

- عدم متابعة أصحاب الأمراض المزمنة
- المشاكل التي يعاني منها المرضى في الحصول على العلاج
- ارتفاع الرسوم التي تطلب من النساء اللاجئات قبل الولادة وبعدها
- طلب رسوم قبل التدخل في حالات الطوارئ، وليس بدء العلاج، وتأخير العلاج
- الصعوبات في الحصول على المواعيد أثناء فترة الوباء
- رهاب فيروس نقص المناعة البشرية والوصم اللذين يتعرض لهما اللاجئون المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية
- الرفض في مراكز طب الاسرة (عدم قبول المرضى غير المسجلين في الرعاية الأولية)

يجب على المهاجرين في تركيا التقدم بطلب للحصول على الحماية الدولية (طلب اللجوء) أو الحماية المؤقتة للحصول على حقهم في الصحة والخدمات الصحية المقدمة. إذا تقدم الشخص بطلب إلى مؤسسة صحية في نفس الوقت، فيجب أن يكون / تكون في مدينة الإقامة وأن يكون قد أكمل تفعيل التأمين الصحي الشامل.

اللاجئون الذين لديهم التأمين الصحي العام أو وكالة الضمان الاجتماعي الذين يرغبون في الاستفادة من الرعاية الصحية، لاجئي مجتمع الميم؛ يمكن الحصول على الرعاية الصحية مجانا من طب الأسرة والمراكز الصحية للمهاجرين وأقسام الطوارئ في المستشفيات.

يمكن للاجئين الذين ليس لديهم التأمين الصحي العام الحصول على علاج مجاني من «مراكز صحة الأسرة»، وهي الرعاية الأولية. من الضروري دفع رسوم لخدمات المستشفى. يتم توفير خدمات الطوارئ للمستشفيات قبل فرض رسوم. بعد التدخل، يتم دفع رسوم. للتلخيص: الرعاية الصحية الأولية في المراكز الصحية المجتمعية، مركز صحة الأسرة، مركز صحة المهاجرين، مركز الصحة الإنجابية والمراكز الصحية يمكن الحصول على العلاج دون تهمة.

- يتم إجراء الفحص والتطعيم وارتداء الملابس والحقن ورعاية الحوامل في مراكز الرعاية الصحية الأسرية الأولية ويمكن الحصول على الدعم على طرق تحديد النسل.
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن فحص أطفال الطب الباطني وأطباء التوليد في المراكز الصحية المعززة للمهاجرين، ويمكن استخدام عيادات صحة الفم والأسنان. بالإضافة إلى هذه الخدمات، يمكن توفير الفحوصات المخبرية البسيطة وخدمات التصوير الطبي.
- العيادات الخارجية للصحة الإنجابية؛ تنظيم الأسرة، حبوب منع الحمل، الواقي الذكري، اللولب، إبرة منع الحمل لمدة شهر واحد يمكن الوصول إليها مجانا.
- فحص الصدر بالأشعة السينية واختبار PPD أثناء عملية التشخيص لجمعية مكافحة السل (VSD) مجاني للاجئين والمهاجرين، مع أو بدون تأمين صحي. إذا تم تشخيص شخص مصاب بالسل، يمكن للمريض الحصول على علاج مجاني.

المستشفيات العامة في تركيا مغطاة بخدمات الرعاية الصحية الثانوية. يمكن للاجئين والمهاجرين الاستفادة من قسم خدمات الطوارئ في هذه المستشفيات الحكومية مجانًا إذا كان لديهم تأمين اجتماعي، وإذا لم يكن لدى الشخص تأمين اجتماعي، يتم التدخل الطبي أولاً قبل طلب رسوم. مرة أخرى في العيادات الخارجية في مستشفيات الدولة التي هي في المرحلة الثانوية، يتم فرض رسوم على حصة من المشاركة بعد الخدمة من المريض الذي يتلقى هذه الخدمة، سواء كان أو لم يكن الشخص لديه التأمين. من أجل الاستفادة من خدمات العيادات الخارجية هذه، يجب تحديد موعد قبل الذهاب إلى المستشفى.

يتم تغطية المستشفيات الجامعية والمستشفيات البحثية التعليمية في تركيا تقع ضمن نطاق الخدمات الصحية ذات المستوى الثالث. حتى يتمكن الأشخاص من الوصول إلى خدمات المستوى الثالث، يجب إحالتهم من مستشفيات المستوى الثاني.

الترتيبات القانونية المتعلقة بحق اللاجئين في الصحة

المادة 56 من الدستور:
بدنية وعقلية؛ وذلك من خلال زيادة المدخرات والكفاءة في القوة البشرية والجوهرية، تنظم المنظمات الصحية للتخطيط والخدمة وقفة واحدة من أجل تحقيق التعاون.

المادة 6/69 من قانون الأجانب والحماية الدولية:
لحماية الصحة العامة، يخضع المتقدمون لفحص صحي.

المادة 89/3-a أ من قانون الأجانب والحماية الدولية:
دفع الأقساط - المديرية العامة لإدارة الهجرة؛ سيتمكن الأشخاص الخاضعون للحماية الدولية من استخدام الخدمات في نطاق التأمين الصحي لمدة عام واحد من وصولهم إلى البلاد. بعد الانتهاء من السنة الأولى، سوف تستمر فقط الاحتياجات الخاصة بالتأمين الصحي. سيتم طلب كل أو نسبة معينة من القسط وفقا لقدرة المتقدمين على الدفع. سيتم استبعاد الأجانب الذين يتم تحديد طلبهم بشكل سلبي من تغطية التأمين الصحي. سيتم إلغاء تأمينهم الصحي إذا أصبح من الواضح أن الأجانب يتقدمون بطلب للحصول على العلاج الطبي فقط.

المادة 2/90 من قانون الأجانب والحماية الدولية:
أولئك الذين طلب الحماية الدولية هو رفض سيقتصر على حقوق أخرى، باستثناء التعليم والرعاية الصحية الأساسية.

المادة 6/91 من اللائحة التنفيذية من قانون الأجانب والحماية الدولية:
يجوز فرض قيود على من لا يذهبون إلى الأقاليم التي سيقيمون فيها أو يغادرونها بالمخالفة للقواعد التي تحددها الولايات، فيما يتعلق بالاستفادة من الحقوق الأخرى باستثناء الحقوق التعليمية والصحية الأساسية.

المادة 106 من اللائحة التنفيذية من قانون الأجانب والحماية الدولية:

وفقًا لهذه المادة ، من المتقدمين إلى الحاكم أو الأشخاص الذين يتمتعون بوضع الحماية الدولية ؛ فرص السكن ، والدخل المنتظم ، وعدد أفراد الأسرة المعالين ، الذين انتقلوا إلى تركيا أو منها ، والأصول الثابتة ، في أو على أراضي تركيا التي تلقت مساعدة من الأقارب ، والتي تتلقى المساعدة من المؤسسات والجمعيات والمنظمات الخاصة والمؤسسات العامة الأخرى والمنظمات ، فهي تقدم المساعدة الاجتماعية ودعم الخدمة للمحتاجين من خلال تقييم وجود التأمين الصحي ، سواء كان هناك أي إعاقة أو مرض ، وغيرها من القضايا التي تحددها الإدارة.

المادة 107 من اللائحة التنفيذية من قانون الأجانب والحماية الدولية:

يخضع الأشخاص الذين لديهم طلب أو وضع حماية دولية وفقًا لهذه المادة، وليس لديهم أي ضمان لقانون التأمين الصحي العام. تقرر مؤسسة الضمان الاجتماعي ومديرية إدارة الهجرة ما إذا كان سيتم بدء التأمين الصحي أو إنهاؤه.

المادة رقم 5510 من قانون التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي العام:

وفقًا للبند (ج) ، "مواطنو الدول الأجنبية؛ لا تدفع المؤسسة تكاليف الأمراض المزمنة التي كانت موجودة قبل التاريخ الذي اعتُبر فيه حامل التأمين الصحي الشامل أو من يعولهم صاحب التأمين الصحي الشامل ". بسبب هذه المادة، إذا كان المرض المزمن للشخص موجود قبل دخول البلاد، فهناك مشاكل في مدفوعات العلاج.

المادة 31 من لائحة الحماية المؤقتة:

في نطاق هذه المادة التي تنظم خدمات الترجمة، يتم توفير خدمات الترجمة الشفوية مجانًا عندما يتعذر إجراء الاتصال بالأجنبي على المستوى المطلوب بدون مترجم.

التعاميم الخاصة بخدمات الطوارئ الصحية:

في التعميمات المنشورة في عامي 2018 و 2010 ؛ "بغض النظر عما إذا كان المريض لديه تأمين صحي أو لديه القدرة على الدفع، فإنه سيقبله المشفى وسيجري التدخل الطبي اللازم دون قيد أو شرط ودون تأخير." تم تضمين العبارة.

التشريعات المنشورة خلال جائحة كورونا:

يضمن البيان الخاص بتعديل بيان التنفيذ الصحي لمؤسسة الضمان الاجتماعي ومرسوم الرئيس المؤرخ 2020/04/13 ورقم 2399 أن جميع الأشخاص يمكنهم الوصول إلى علاج Covid-19 ، بغض النظر عما إذا كان لديهم أي ضمان اجتماعي أم لا.

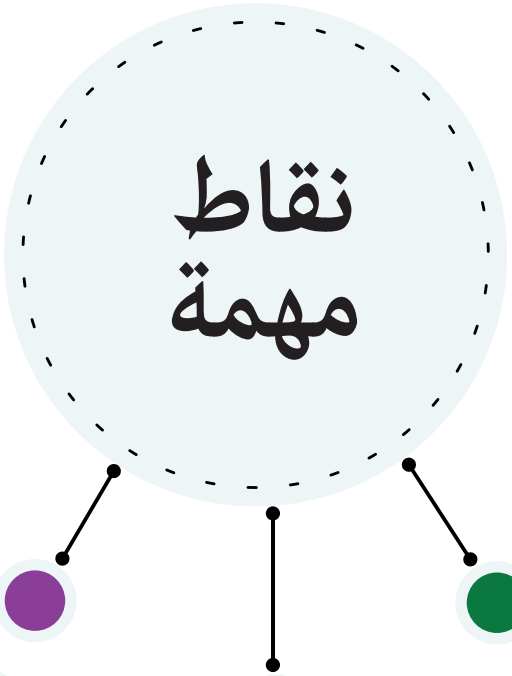

1

في حالات الطوارئ، عندما يتقدم أولئك الذين يتقدمون بطلب للحصول على الحماية الدولية أو الوضع الدولي والذين يخضعون للحماية المؤقتة إلى المستشفيات أو المؤسسات الطبية الأخرى خارج مدينة إقامتهم؛ لا يمكن رفضهم وفقا للتعميم الطبي للطوارئ.

2

لا يخضع المهاجرون غير المسجلين لتعميم السياحة الصحية عندما يتقدمون إلى المراكز الصحية لأنهم ليسوا سائحين. في حالة مثل هذا الطلب، يجب طلب مقابلة مع الموظفين المسؤولين عن الشؤون المالية وحقوق المريض!

3

إدراج الأمراض المعدية في الحالات التي «تُعتبر خطراً على الصحة العامة» المحددة في المادة 69 من قانون الأجانب والحماية الدولية والمادة 20 من لائحة الحماية المؤقتة، ولا يمكن إظهارها كسبب للعودة. مثل هذا الموقف هو ضد حقوق الإنسان.

ملحوظة:
تتضمن المعلومات الواردة في هذا القسم العروض التقديمية لنور الله كانشي وأيشين)فاطمة(دهقان، الذين شاركوا في برنامج سفراء الصحة بالتعاون مع جمعية تضامن جونيير وأطباء بلا حدود، وأُعد في ضوء المعلومات التي قدمتها د. دنيز ماردين.

أسئلة – أجوبة - تجارب حول

صحة اللاجئين

أنا لاجئ أى ًضا، التأمين الخاص بي مغلق أى ًضا الآن بعد مرور عام على انتهاء صلاحيته. لكن لا يزال بإمكاني الذهاب إلى طبيب الأسرة. أنا أدفع رسوم الدواء فقط عندما يصفون لي الدواء. هل هذا ينطبق على الجميع؟ هل هذا متروك القرار لهم؟

- هكذا، هم يفعلون أساسا ما يجب القيام به. مراكز صحة الأسرة ومراكز صحة المهاجرين، وهي خدمات صحية أولية في تركيا، مجانية. لا يتم فرض أي رسوم هناك. يمكنك التقدم الي هذه المراكز مع أو بدون تأمين صحي. كان أحد الأسئلة الأولى التي طرحت هو «هل يمكنني الاستفادة من الرعاية الصحية إذا تم رفض طلبي للحماية الدولية». في الواقع، يمكن أن تستفيد من الرعاية الصحية الأساسية. الرعاية الأولية، أي مركز صحة الأسرة ومركز صحة المهاجرين، هي خدمة الرعاية الصحية الأولية. في الواقع، الخدمة المقدمة في هذا هو كل من خدمات العيادات الخارجية والخدمات الصحية الوقائية. هذه مجانية كما تقول. المشكلة الوحيدة هنا هي: على سبيل المثال، أنا مسجلة في مركز صحة الأسرة في اسطنبول، تركيا. في مدينة أخرى، عندما ذهبت إلى مركز صحة آخر، أخبرني ذلك الشخص، « لدي مرضى آخرين مسجلين اليوم. ليس لدي وقت لفحصك ". لديه الحق في قول ليس لدى وقت لفحصكم. ولكن إذا ذهبت إلى الطبيب الذي قمت بالتسجيل معه، فيمكن فحصي مع أو بدون تأمين.

لدي متلازمة القولون العصبي وتحتاج إلى تناول الدواء بانتظام كل شهر، ولكن ليس لدي تأمين. ولأنني لا أملك تأمينا، لا يمكنني الذهاب إلى الطبيب بأي شكل من الأشكال. كيف يمكنني الحصول على المساعدة في هذا؟

- إذا لم يكن لدى الشخص تأمين، إذا كان يحتاج إلى تناول دواء منتظم في تركيا وكان الشخص مسجلا، فيمكنه التقدم بطلب للحصول على إعانات اجتماعية من خلال تلقي الدعم من الجمعيات. يمكنه التقدم بطلب للحصول على المساعدة الاجتماعية بالقول إنه يعاني من مرض مزمن ويحتاج إلى تناول أدوية منتظمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكنه الذهاب إلى المستشفى مقابل دفع جميع الرسوم الأخرى بنفسه.

> بادئ ذي بدء، عندما يذهب الشخص إلى المستشفى في حالة الطوارئ، فمن القاعدة أنه لا يوجد حاجز للرسوم قبل التدخل الطبي. في مثل هذه الحالة، من الضروري إنشاء سجل شكوى من خلال وحدة حقوق المريض بالمستشفى أو (ALO 184) خط الشكاوى.

إذا ذهب المريض إلى غرفة الطوارئ، هناك معلومات يجب أن يقدمها أولا، ثم يدفع رسوما. لا يوجد سوى مستشفى واحد في ولاية يلوا. إذا ذهب المريض إلى غرفة الطوارئ ولم يقبله، فهل يحق لنا الشكوى من هذا الوضع؟

- في هذه الحالة، إذا كان من الضروري الحصول على رد بالطريقة الأكثر إلحاحًا، فهناك وحدة «حقوق المريض» في كل مستشفى. لكن للأسف، ليس لدى موظفي هذه الوحدة معلومات كافية حول حقوق المهاجرين. لهذا الغرض، سيكون من الجيد أن يذهب الى هناك أشخاص قادرين على الدفاع عن حقوقهم الشخصية وعلى دراية بالقواعد. هذا جزء من الدفاع عن الحق. بادئ ذي بدء، عندما يذهب الشخص إلى المستشفى في حالات الطوارئ، فمن القاعدة أنه لا يوجد حاجز رسوم قبل التدخل الطبي. في مثل هذه الحالة، من الضروري إنشاء سجل شكوى من خلال خط الشكاوى (ALO 184). بصفتي مقدم خدمة صحية، أترك شكوى في مثل هذه الحالة. في كثير من الحالات نجحنا بهذه الطريقة.

> يمكن أن يكون حاجز اللغة عائق أمام عمل الأطباء.

المراكز الصحية في قيصري لم تعد تنظر للأجانب. إنهم يوجهونها إلى مراكز صحة المهاجرين. على أساس أنهم ليس لديهم مترجمين ولديهم صعوبات، يوجهون أولئك الذين يأتون إلى المراكز الصحية للمهاجرين. هل لهم مثل هذا الحق؟

- نحن نعلم أن هذه المشكلة تحدث في مدن مختلفة. من وجهة نظر قانونية، نعم، يمكن القيام بشيء من هذا القبيل. لأنه إذا لم يكن الشخص مسجلا في أي مركز صحة الأسرة، يمكن لطبيب الأسرة تحديد أولويات مرضاه المسجلين؛ قد لا يحصل المريض الضيف على القبول. لأن قبول المرضى الضيوف هو بمبادرة من الطبيب. طبيب الأسرة ملزم برعاية الأشخاص المسجلين معه ومتابعتهم. حتى يمكن للطبيب القول، « لدي الكثير من المرضى في ذلك اليوم.» بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم حتى إحالة المهاجرين المسجلين معهم إلى المراكز الصحية للمهاجرين. حاجز اللغة يمكن أن يعيق عمل الأطباء.

في أي المدن يوجد مركز صحة الهجرة الإقليمي وكيف يمكننا الوصول إلى عناوينهم؟

- يتم مشاركة بعض المراكز الصحية الإقليمية للهجرة على المواقع الإلكترونية لمديريات الصحة الإقليمية. لسوء الحظ، لا تتوفر عناوين فردية. تم نشر قائمة آخر مرة. لكننا نرى تغييرا في هذه القائمة، ويبدأ "مشروع صحة - 2 " . وفقا لذلك، سيتم زيادة عدد هذه المراكز أكثر من ذلك بكثير. في بعض الأحيان لا يتم إجراء التحديثات، تحتاج إلى متابعتها دون الذهاب.

ما مدى شيوع دراسة مراكز صحة المهاجرين المعززة وكم عددها تقريبًا؟

- لسوء الحظ، لا يعطي الموقع مثل هذا الرقم الواضح على أساس المحافظات، لكننا نعلم أن الأرقام ستزداد مع "مشروع صحة -2 " . ويمكن الحصول على معلومات من المديريات الإقليمية للمركز الصحي للهجرة بشأن تعزيز المراكز الصحية للمهاجرين. يمكن الاطلاع على "مشروع صحة - 9 " من الخريطة المتاحة على الموقع. فمن المعروف أن هناك ٩ في جميع أنحاء اسطنبول. ولكن نحن نعلم أن العدد أكبر من ذلك.

> "لم نكن نعرف حتى وقت قريب ما إذا كان المهاجرون واللاجئون في تركيا لديهم أو يمكنهم الحصول على لقاح Covid-19. وجدنا أنها أدرجت في التطعيم في آخر خطاب رسمي."

ما هو وضع لقاح Covid-19 للمهاجرين واللاجئين في تركيا؟

- لم نكن نعرف حتى وقت قريب ما إذا كان المهاجرون واللاجئون في تركيا لديهم أو يمكنهم الحصول على لقاح Covid-19. علمنا أنه تم تضمينهم في التطعيم بأحدث خطاب رسمي. بصفتنا TBT(الجمعية الطبية التركية)، أرسلنا أسئلة برلمانية إلى الوزارة. فمن الصعب أن أقول أي شيء واضح عن تركيا، ولكن أستطيع أن أقول هذا. وفقًا للمعلومات التي حصلنا عليها، فقد تم تطعيم العاملين الصحيين اللاجئين والمهاجرين العاملين في المراكز الصحية، الموجودين في حصة الرعاية الصحية؛ نسمع أن هذا التطعيم يتم بانتظام في المدن الصغيرة، وأنه لا يزال هناك لاجئين ومهاجرين عاملين في مجال الصحة في المدن الكبرى لم يتم تطعيمهم. بصرف النظر عن ذلك، يتم تضمين اللاجئين والمهاجرين أيضًا في الفئات العمرية. لكن لا توجد بيانات عن عدد الأشخاص الذين تم تطعيمهم حتى الآن.

الشخص الذي لديه تأمين خاص من المهاجرين واللاجئين يعاني من البواسير وينزف باستمرار. هذا الشخص يحتاج إلى التدخل والجراحة. هل يتم اخذ نفقات منه في هذه الحالة؟

- إذا كان هناك نزيف نشط، إذا كان هناك نزيف يعرض الشخص للخطر، فيجب نقله إلى جراحة طارئة. ولكن إذا كانت حالة غير طارئة، أي إذا لم تكن عند نقطة تؤثر على صحة الشخص بسبب النزيف؛ أولا يجب أن تمر بمراحل مثل عملية العيادات الخارجية، والفحوصات. وفي هذه الحالة، إنها مشكلة صحية غير ملحة. في كلتا الحالتين، إذا لم يكن هناك تأمين، سواء كان ذلك عاجلا أم لا، يتم فرض الرسوم.

بناء على ما هو موضح هنا أقول إن المسألة برمتها هي بمبادرة من مؤسسات الرعاية الصحية. هل فهمت بشكل صحيح؟ يقرر المركز الطبي ما إذا كان هناك شيء عاجل. على سبيل المثال، اسناني تؤلمني، إنها ليست حالة طارئة. ولكن إذا كسرت ذراعي، انها حالة طارئة. هل فهمت بشكل صحيح؟

- يمكننا القول إن مقدم الرعاية الصحية يمكنه اتخاذ قرار. بالطبع، هناك معايير معينة لذلك. يسمى؛ مثل تصنيف المواقف التي ستعرض حياتك للخطر. على سبيل المثال، مشكلة الأسنان عملية مؤلمة للغاية. لكنها لا تظهر خطرًا يهدد الحياة. لذلك، يمكنك الذهاب إلى غرفة الطوارئ. ولكن هذا هو الوضع الطبيعي حيث يمكنك الذهاب إلى العيادة في اليوم التالي. لكن هذا ليس هو الحال إذا كنت تعاني من نوبة قلبية. أو إذا كنت تعاني من نزيف دماغي، فهذا ليس هو الحال. أو عندما يكون هناك كسر، على سبيل المثال إذا كان هذا سيؤدي إلى نزيف داخلي، فهذه ليست مثل هذه الحالة. لذلك، هناك مراحل معينة من هذه الحالة الطارئة، والتي نسميها «الرمز الأحمر» أو «الرمز الأصفر»، والتي نسميها حالة الطوارئ من حيث الصحة. على سبيل المثال، لا تشكل نوبة الصرع خطرًا يهدد الحياة؛ ولكن إذا أصبت بنوبة صرع وضربت رأسك، فأنت معرض لخطر حدوث نزيف دماغي محتمل. يجب أن يعرف الطبيب هذا ويتوقعه ويبقيك تحت الملاحظة. هناك أيضا الجزء المتوقع. إنه مثل التفكير في أنه قد يحدث، حتى لو لم يكن هناك نزيف في الوقت الحالي.

> المعاهدات الدولية التي وقعت عليها تركيا، واحدة منها تدعي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أنه ينبغي ضمان حصول الأمهات على الرعاية الصحية.

قيل إن التأمين الصحي الشامل ساري المفعول يمكن استخدامه في حالات الطوارئ. ولكن هناك، على سبيل المثال، سيدة حامل الآن وقد تم رفض طلبها للحصول على الحماية الدولية. لا يمكن لهذه المرأة الاستفادة من التأمين الصحي الشامل. ما الذي يجب فعله من أجل هذا؟

- واحدة من المشاكل، بالمناسبة، هي أن الولادة لا تعتبر حدثا طارئا. وكذلك هذا التشريع. لأنهم يرون أنه حدث طبيعي، حالة طبيعية، كما أنهم لا يقبلون ذلك كمشكلة صحية. كقاعدة عامة، هناك مشاكل في جزء التنشيط من التأمين الصحي، وكذلك في توفير الخدمات المجانية في قسم الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، أستطيع أن أقول هذا. لسوء الحظ، يخضع الأشخاص الذين لديهم هذا التأمين لرسوم كاملة عندما يتقدمون إلى قسم الطوارئ عندما لا يعيشون في المدينة التي يجب أن يقيموا فيها، أي رسوم عالية كما لو كانوا بدون تأمين صحي. لأنهم، كما قلت، لا تعتبر الولادة حالة طارئة. ولكن في ظروف معينة، يتم قبول الحاجة إلى التدخل في حالات الطوارئ. واحد منهم هو أن هناك وضعا يعرض حياة الأم للخطر؛ وآخر هو أن هناك وضعا يعرض حياة الطفل للخطر. بالإضافة إلى ذلك، نظرا لأن الولادة لا تعتبر حالة طارئة، عادة ما لا يتم قبول تنشيط التأمين للأسف. أخيرا، في الواقع، فقط المعاهدات الدولية التي وقعت عليها تركيا، واحدة منها تدعي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أنه ينبغي ضمان حصول الأمهات على الرعاية الصحية. تركيا هي أيضا من الموقعين على هذا. لسوء الحظ، هناك مشاكل. إذا كان يجب القيام بالدعوة في مثل هذه الحالة، فيمكن القيام بالدعوة من خلال هذه الاتفاقية.

- لا يعتبر الحمل شرطا يتطلب فتح مؤسسة الضمان الاجتماعي. يمكن تنفيذ التدخلات الطارئة، ولا يمكن إجراء الفحوصات الروتينية فقط. أثناء الولادة، يمكن الوصول إلى المستشفيات في حالات الطوارئ إذا كانت الولادة قد بدأت بالكامل. قد تكون بعض المستشفيات صعبة، ولكن لا يزال، منذ بدء الولادة، يحتاج هذا الشخص إلى القبول. بالطبع، سيتم إصدار الدفع بعد ذلك. أنها عادة لا يكون لديك أي مشاكل مع الدفع في ذلك الوقت. لكن في بعض الأحيان يجبرونه على توقيع السندات بعد التدخل. في بعض الأحيان، في ظروف متناقضة للغاية، يذهب هذا إلى حد أخذ الطفل رهينة. لكن لا شيء من هذا قانوني. يمكن التغلب على هذه المواقف من خلال الشكاوى والدعوة إلى كل من وزارة الصحة ومديرية الصحة الإقليمية. لهذا السبب، يجب ألا يتردد الشخص في الذهاب إلى المستشفى لتجنب مشاكل صحية أكثر خطورة أثناء الولادة.

»لا تعتبر الولادة حالة طارئة.«

بعد تلقي «رفض» من إدارة الهجرة، قيل لي من قبل إدارة الهجرة أنه يمكن تفعيل التأمين. هل يمكنك تفسير هذا أكثر من ذلك بقليل، من فضلك؟

- أريد أن أسألك سؤالا هنا. عندما نتحدث عن الرفض وعدم القبول، هل نعني رفض طلبنا للحماية الدولية؟ أو هل نعني رفضنا لطلب تمديد توفير التأمين الصحي بعد 1 سنة في تركيا؟

- أريد أن أعرف عن شخص تم رفض طلبه للحماية الدولية

- تحدثنا عن حقوقنا الأساسية، والحق في الصحة. التدخلات الطارئة هي قضية نركز عليها باستمرار. يقال في القانون أنه لا يمكن أن يكون هناك عودة إلى الوراء في حالة الطوارئ. حتى هنا، حتى إذا تم رفض طلب الحماية الخاص بك، فسيتم فحصك في المستشفيات، وسيتعين عليك دفع خدمات الطوارئ، لكنها لن تكون قادرة على تقييم الشخص الذي قدم هذا الطلب كجزء من « السياحة الطبية.“

- القانون ينص على «توفير الخدمات الأساسية». ومع ذلك، فإننا نرى اختلافات بين المدن لأن هذا ليس مفصلاً ولأن صناع القرار ليسوا متخصصين في الرعاية الصحية. يجب أن تشمل الخدمات الأساسية، وخاصة خدمات الرعاية الأولية)خاصة الخدمات الوقائية(التطعيمات للأطفال، ومتابعة النساء الحوامل أو خدمات الطوارئ. ومع ذلك، فإننا نرى اختلافات من مدينة إلى أخرى. ومنذ لحظة إلغاء التأمين، نعلم للأسف أنه في العديد من المدن يُحرم اللاجئون، بما في ذلك خدمات الطوارئ. لكنك تعلم أن هناك حق وهناك تطبيق. لسوء الحظ، يمكن أن تختلف من مدينة إلى أخرى ومن مستشفى إلى آخر.

- ما ذكره الأصدقاء الآخرون عن هذا صحيح. في الممارسة العملية هناك مثل هذه الثغرة وعدم اليقين بسبب القانون. الأحكام المتعلقة بالخدمات الصحية والتعليمية الواردة في التشريع هي بيان عن الحقوق التي تعهدت تركيا بحمايتها في الاتفاقيات الدولية بشكل عام. ولكن في الممارسة العملية، يتم تقييم الخدمات الطبية الطارئة. حصول الأمهات على الرعاية الصحية.“ لأنه عندما يكون لدى الشخص وضع يهدف إلى الحق في الحياة، تكون الدولة ملزمة بحمايته. لذلك عندما يذهب شخص ما إلى غرفة الطوارئ وهناك حالة طوارئ مع أو بدون هوية، يجب على المستشفيات قبول هذا الشخص.

- عادة، يمكن للشخص الطعن في حالة قرار الرفض بشأن طلب الحماية الدولية. بعد تقديم الاستئناف، إذا كان الشخص لديه تقرير عن حالتهم الصحية، يمكنهم فتح التأمين للبعض منهم إذا أرادوا، اعتمادا على مبادرة من إدارة الهجرة الإقليمية، كما قيل للتو. لأنه عادة، عند اتخاذ قرار الرفض، يتم أخذ معرف الحماية المؤقت منك. ثم تعترض. تتقدم بطلب الهوية مرة أخرى بالوثائق الرسمية التي تعترض عليها. عندما تحصل على هذا المعرف، فإنك ترسل التقرير الصحي الذي بحوزتك. بعد تقديم هذا، يفتحون التأمين الصحي لبعض الأشخاص، والبعض لا يفتحه أبدًا. ليس هناك قاعدة عامة الامر برمته فردي يختلف من شخص لأخر. على سبيل المثال، أنا أعيش في يالوفا، هذا هو ما يحدث هنا. بعد فتح التأمين الصحي، يمكنهم الاستفادة من الحق في التأمين حتى يتم اتخاذ قرار بشأن التقدم بطلب للحصول على الحماية الدولية. أود أن أضيف حالة كهذه. عادةً ما تكون حقوق التأمين لمدة عام واحد، وفي حالة الرفض، يمنحون بطاقة الهوية مؤقتًا لمدة شهرين ويفتحون الحق في التأمين الصحي لمدة شهرين. إذا لم يتم اتخاذ القرار بعد، فيمكنك تجديد هويتك وتمديد حقك في التأمين الصحي مرة أخرى. بالطبع، كل ما قلته تقريبًا يعتمد على المبادرة.

هناك العديد من اللاجئين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يتقدمون إلينا عند نقطة الحصول على المخدرات. ما هو نوع المسار الذي يجب اتباعه في هذه الحالة؟ العيادات الخارجية للعدوى تبحث فقط عن Covid-19. ما الذي يجب عمله في هذه الحالة؟

- الحالة المذكورة أولا، نعم إنها مشكلة كبيرة. نظ ًرا لأن تكلفة علاج كل من فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي C عالية جدًا، إذا لم يكن لديك هذا الموقف قبل مجيئك إلى البلد، فعندئ ٍذ إذا واجهت مثل هذا الموقف في البلد، فإن التأمين يغطيه. ومع ذلك، يتم استبعاد ً هذا من هذا التأمين إذا كنت تعاني من هذه المشكلة الصحية قبل القدوم إلى تركيا. هذا يجعل الوصول إلى العلاج الكامل وكل ما يتعلق بعملية جميع الفحوصات مدفوعة الأجر. سواء تم تسجيل شخص مصاب بالسل أم لا، يجب أن يتلقى هذا العلاج مجانًا وعلا ً جا للمرضى الداخليين، مع أو بدون تأمين صحي. كان لدينا حالة في الجمعية حيث عملت. كان الشخص مصابا بالسل وكان مصابا بفيروس نقص المناعة البشرية. تمكنا من علاج السل عن طريق الاستشفاء، دون أي تكلفة. لكننا لم نتمكن من فعل أي شيء لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية. نحن نعلم أن التشخيصات آخذة في الارتفاع. ونحن نعلم أن وزارة الصحة بدأت في عقد اجتماعات بشأن هذه المسألة. في السنوات القليلة الماضية كانت هناك زيادة كبيرة في أعداد بين

كل المواطنين الأتراك والمهاجرين واللاجئين. لكن لسوء الحظ، يمكن أن تواجه وكالة الضمان الاجتماعي صعوبة في الدفع. إذا كانت هناك حالة تحتاج إلى الحصول على الدعم القانوني، فيجب على الشخص التقدم بطلب للحصول على الدعم القانوني. هذا مهم في حماية حقوق المرء. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة التي ذكرناها نفسها أيضًا لمرضى السرطان. ما إذا كان التشخيص موجودا قبل وصوله إلى تركيا يختلف اعتمادا على ما إذا كان يتم تلقي التشخيص بعد وصوله إلى البلاد.. الوزارة لديها مثل هذا التشريع وهذا الوضع يقيّد أيدينا.

كيف يمكن إثبات إصابة الشخص قبل أو بعد وصوله إلى البلاد؟ على سبيل المثال، يمكن أن يكون الوضع حيث لا يصاب الفرد قبل المجيء إلى البلاد وقد أصيب في البلاد. يمكن أن تقول وكالة الضمان الاجتماعي أن الشخص مصاب قبل المجيء إلى البلاد لتجنب دفع مبالغ كبيرة. ماذا يمكن أن نفعل في هذه الحالة؟

- في هذه الحالة يعد الاختبار الذي أجريته مؤخرًا ميزة رائعة. إذا كنت تعيش مع فيروس نقص المناعة البشرية من وجهة النظر الطبية فأن قيم الدم تبدأ في الانخفاض. إذا بدأت قيم الدم في الانخفاض، فهذا سيعزز يدك، لأن هذه عملية بطيئة تدريجيا بعد أن تصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. فمن الصعب جدا أن تثبت، ولكن في هذه الحالات من المهم الحصول على الدعم القانوني والدعوة من خلال الجمعيات.

هناك بعض اللقاحات للوقاية من بعض الأمراض المنقولة جنسيا. على سبيل المثال، يتم إعطاء لقاح التهاب)ب(الكبد مجانا لبعض الناس. على سبيل المثال، تمكنت من أن أحصل عليه بالمجان لأنني كنت في مجموعة خطر بسبب هويتي العابرة. ولكن عادة، يتم دفع الرسوم لهذا اللقاح. هل النساء الترانس اللاجئات مشمولات في هذه الحالة؟

- بما أن لقاح التهاب الكبد B يعرف باسم «لقاح البالغين»، فيجب أن يكون متاحا للجميع عادة. لقاح يمكن صنعه في الرعاية الأولية. وبما أن تدخلات الرعاية الأولية مجانية، ينبغي أن تكون متاحة في الظروف العادية. أعني، نعم، يمكن للاجئين أيضا الحصول على لقاح التهاب الكبد B مجانا.

ملاحظة:

أوصي الجميع بالحصول على لقاح التهاب الكبد B مجانًا في مراكز صحة الأسرة. يتم إعطاء التطعيم ضد التهاب الكبد الوبائي أ إجباريًا للجميع في مرحلة الطفولة. لا يوجد لقاح ضد التهاب الكبد C، ولديهم أدوية ولسوء الحظ باهظة الثمن.

(تحذير المحتوى يتضمن: عنف جنسي): نظ ًرا لعدم وجود مكتب أزمات اغتصاب في حالات العنف الجنسي، يتم تطبيق إجراءات معينة لإنهاء الحمل غير المرغوب فيه بعد العنف الجنسي إذا كان الشخص المتقدم في الإجراء، أي إذا كان الشخص الذي يتعرض للعنف الجنسي هو امرأة يكون جنسها المحدد امرأة أى ًضا. يتم تطبيق علاج PrEP و PEP ضد العدوى المحتملة. هل تنطبق هذه أى ًضا على اللاجئات؟ بالإضافة إلى ذلك، هل تنطبق أيضا على اللاجئات؟ بالإضافة إلى ذلك، هل يتم تنفيذ نفس الإجراء عندما يتعرض الرجال اللاجئون الذين ليسوا من نساء رابطة الدول المستقلة، الذين يكون جنسهم المعين ذكرا، للعنف الجنسي ويذهبون إلى المستشفى؟

- بالطبع، هذا صحيح أى ًضا بالنسبة للاجئين. على وجه الخصوص، التحرش الجنسي والاغتصاب هي أيضا قضايا قانونية. هذه المواقف لا تخضع لأي مدفوعات، يجب تقديم خدمة مجانية. بالطبع، عندما ننظر إلى كيفية حدوث هذا الموقف في الممارسة العملية، نرى للأسف أنه لا توجد معلومات كافية حول هذا الموضوع في العديد من المستشفيات. فيما يتعلق بالتدخل الأول، لن يكون هناك تمييز بين الرجال والنساء من حيث منع الحمل والوقاية من الأمراض المعدية؛ لأن هذا وضع قضائي. لسوء الحظ، نسمع أى ًضا أشياء مثل «اذهب إلى المحكمة أولاً» لأول المستجيبين في المستشفيات. لسوء الحظ، فهم لا يعرفون أنه ينبغي القيام بالتدخل الصحي الأول. لكن عندما ننظر إلىالأمرع لىأساسالحقوق،فإناللاجئينيتمتعونأى ًضابنفسالحقوق،بغضالنظرعماإذاكانوارج ًالاأمنساء.

-يجب أن يكون لدى الأشخاص الذين سيدخلون عملية العبور الجنسي في تركيا تأمين صحي. خاصة في عملية الطب النفسي، يجب أن يكون لديك ضمان صحي، مثل البطاقة الخضراء، سواء كانت فردية أو عائلية. أو عليك أن تدفع ثمن استشارة الطبيب النفسي، والتي تتراوح من 6 أشهر إلى 2 شهرا. إذن، كيف هو الوضع بالنسبة للأشخاص غير الأتراك؟ وبعض عمليات عملية العبور الجنسي)على سبيل المثال، إعادة بناء الثدي عبر النساء، استئصال العضو عبر الرجال، إلخ.(كما التقى مجانًا لمواطني تركيا. هل يختلف الأمر بالنسبة للاجئين الترانس؟ أم أنها نفس الإجراءات كالمواطنين الأتراك؟

- إذا كان لدى اللاجئين بطاقات هوية تبدأ بـ "99" ويقيمون في المدينة التي يحصلون فيها على تصريح إقامة، في ظل الظروف العادية، يمكن للاجئين الوصول إلى الخدمة. تقريبا نفس المواطنين الاتراك. ولكن يمكن أن تختلف من المشاكل العملية.

نقاش فيما يتعلق بعملية العبور الجنسي

تصف عملية العبور الجنسي الانتقال الذي يمر به الأشخاص العابرين جنسيا في جميع أنواع المجالات الشخصية والقانونية والاجتماعية والسياسية. يمكن أن تكون بعض التغييرات التي يقوم بها الأشخاص العابرين بما يتماشى مع هويتهم جزءا من عملية العبور الجنسي. حالات مثل استخدام الاسم أو الضمير الذي يريد الشخص استخدامه بخلاف اسمه المعين، وارتداء ملابس مختلفة وفقا للهوية الجنسية للشخص، وتغيير الاسم أو عبارة الجنس في الوثائق القانونية، واستخدام الهرمونات، وكذلك إجراء بعض العمليات في عملية العبور الجنسي هي جزء من عملية التكيف. وتشكل حالات مثل القيام ببعض العمليات في عملية العبور الجنسي جزءا من عملية التكيف. قد يرغب الشخص في القيام بكل هذه الأشياء أو بعضها أو أكثر في عملية التكيف، وقد لا يرغب في القيام بذلك.

لكل لاجئ يعيش في تركيا الحق في تنفيذ عملية العبور الجنسي مثل كل مواطن يعيش في جمهورية تركيا. لهذا، يجب أن يكون للاجئ جلسة قانونية في تركيا. يجب أن يكون تحت الحماية المؤقتة أو الحماية الدولية. إذا لم تكن موجودة، يمكن للشخص أيضا بدء العملية بجواز سفر ووثيقة رسمية تفيد بأنه يقيم بشكل قانوني في تركيا. بالإضافة إلى ذلك هناك شرط السن، يجب أن يكون الشخص فوق سن 18. أيضا، لا ينبغي أن يكون الشخص متزوجا. لذلك يجب أن يكون الشخص إما أعزب أو مطلق.

من أجل أن يبدأ الفرد رسميًا في عملية العبور الجنسي، يجب عليه أو عليها تقديم طلب للحصول على إذن الاندماج العابر. بعد التقدم بطلب للحصول على هذا التصريح، يتم تحويل الشخص من قبل المحكمة إلى مستشفى مع «مجلس الهوية الجنسية». بعد الذهاب إلى المستشفى، تبدأ عملية المراقبة النفسية. تستغرق عملية المراقبة النفسية عادة ما بين 6 أشهر و 2 سنوات. بعد هذه العملية، يتم إرسالها إلى طب الغدد لاستخدام الهرمونات.

بعد انتهاء عملية المراقبة والتقييم، يتم إصدار تقرير طبي رسميًا للشخص. يتم رفع هذا التقرير إلى المحكمة. تفحص المحكمة التقرير ويتخذ قرار المحكمة بشأن الإذن العبور الجنسي. الآن أريد أن أتحدث عن الصعوبات التي يواجهها اللاجئون في هذه المراحل. في البداية، يظهر حاجز اللغة عند الذهاب إلى المحكمة ورفع دعوى. في حالة عدم وجود مترجم، تطول العملية وتظهر الصعوبات. ثانيا، مع استمرار هذه العملية، يتم إحالتها إلى مستشفيات البحوث

التعليمية في المدن الكبرى. بسبب السفر من وإلى هذه المدن الكبرى، هناك تكاليف الطرق والإقامة، ولا يتم تغطية هذه التكاليف بأي شكل من الأشكال. في بداية العملية، كما ذكرات هناك حاجز لغوي ونقص في المترجمين الفوريين في عملية المراقبة النفسية التي تستمر من 6 أشهر إلى 2 سنوات. بعد ذلك، عندما نبدأ العلاج الهرموني، للأسف لا يتم تغطية الأدوية الهرمونية دعنا نقول فقط أننا مررنا بهذا، عندما نأتي إلى المحكمة، للأسف، قد تتعرض لسوء المعاملة بسبب قلة خبرة موظفي المحكمة، وللأسف فإن قرار المحكمة ليس إيجابيًا في العديد من المحاكم. وهذا الوضع يتوقف بناء على مبادرتهم، لا يمكننا السعي لأي حقوق. عندما نواجه هذه المشاكل، يمكننا الحصول على الدعم القانوني من العديد من الجمعيات مثل جمعية هيڤي والنشطاء ومحامي الجمعيات الذين يعملون في هذا المجال. يمكننا حتى الحصول على الدعم من بعض الجمعيات لتغطية العلاج الهرموني.

لنفترض أن كل شيء على ما يرام حتى هنا. صدر القرار، كما أجريت عملية العبور الجنسي. لسوء الحظ، هذه العمليات الجراحية باهظة الثمن. ووفقا لأحدث المعلومات التي تلقيتها للنساء العابرات، هناك نفقات تبلغ حوالي 15000 ليرة تركية في المستشفيات العامة، وفي 40000 ليرة تركية و 60000 ليرة تركية. لا تشمل هذه الرسوم جراحة الثدي للنساء غير العابرات. وعليك أن تدفع رسوم منفصلة لجراحة الثدي. بعد هذه العمليات، يجب تقديم قضية لجراحة العبور الجنسي وتغيير الجنس في الوثائق مثل النفوس وغيرها. بعد اتخاذ قرار الموافقة، يتم تغيير الاسم والهوية.

أحد الأسئلة التي يتم طرحها كثيرا هو متى تبدأ العلاج الهرموني. أود أن أقول إن العلاج الهرموني لا ينبغي أن يبدأ دون إشراف الطبيب. استخدام الهرمون هو واحد من المراحل الهامة لعملية العبور الجنسي. من الضروري معرفة أن طرق وجرعات استخدام الهرمون قد تختلف اعتمادا على بنية الجسم. بسبب هذا الاختلاف، لا ينبغي أن يبدأ استخدام الهرمونات بدون اشراف ودعم الطبيب. بالإضافة إلى ذلك، احصل على الدعم دون الالتفات إلى عبارات مثل «هرمون إيران أفضل، فهو أرخص». هناك أيًضا فكرة مفادها أنه كلما زاد استخدامنا للهرمون، كلما كانت عملية التكيف مبكرة؛ ومع ذلك، هذه ليست المعلومات الصحيحة أيًضا. أنسب شكل من أشكال استخدام الهرمونات هو أن يتم تناولها بانتظام وبتوجيه من الطبيب.

وأخيرا، أود أن أبلغكم بأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تقدم مساعدة مالية قدرها 750 ليرة تركية شهريا للاجئين من العابرين جنسيا وثنائيي الجنس.

أسئلة – أجوبة - تجارب بشأن عملية العبور الجنسي

ما هي حقوق العابرين جنسيا في تركيا؟ ما هو نوع الدعم الذي تقدمه الجمعيات في تركيا في عملية العبور الجنسي؟

- حقوق العابرين جنسيا في تركيا، وفقا للمادة ٤٠ من القانون المدني فأن عملية العبور الجنسي لا تعتبر شيء غير قانونيا. لكن هذا ليس دعما كاملا، بالطبع، هناك بعض المشاكل في تطبيق القانون. الأشخاص العابرين جنسيا ليسوا آمنين، حتى عندما ننظر إلى بنود عملية تعديل الجنس، حتى الشروط المطلوبة منا تحتوي على العديد من انتهاكات الحقوق. في تركيا، يعيش الأشخاص العابرين جنسيا تجارب مماثلة في الحصول على حقوق المعيشة الأساسية، سواء كانوا لاجئين – مهاجرين أم لا. والأهم من ذلك، أنهم في وضع غير مؤات من حيث الوصول إلى الحق في الصحة والوصول إلى القانون، ويواجهون عقبات مختلفة في الحصول على هذه الحقوق. في هذا الصدد تعتبر حركة العابرين جنسيا في تركيا حركة قوية خصوصا من ناحية الدفاع عن الحقوق والدعم. ومن وجهة النظر هذه، فإن التواصل مع هؤلاء الأشخاص أو المنظمات أو النشطاء هو تمكين من حيث عدد من الإنجازات في مجال الوصول إلى الحقوق ونشر الحالات السابقة. في دراسة أجريت في عام 2017 أو 2018 في جرائم الكراهية تجاه العابرين جنسيا، احتلت تركيا المرتبة الأولى في أوروبا. في الوقت نفسه مقارنة بالعديد من الدول الأوروبية، يزعم أن تكون تركيا دولة آمنة. تقول بعض الأشخاص الذين قدموا طلبات لجوء من تركيا الى الدول الأوروبية أن تركيا بلد آمن للأشخاص العابرين جنسيا. تقدم الأمم المتحدة 750 ليرة تركية شهريا لمساعدة الأشخاص العابرين جنسيا وثنائيي الجنس كل شهر. يمكن للاجئين والمهاجرين الاستفادة من المساعدة التأمينية لمدة عام واحد بعد وصولهم إلى البلاد، وإذا بدأت عملية العبور الجنسي خلال هذا العام، فسيتم الحصول على التقرير اللازم للتصريح وسيتم إجراء الاختبارات مجانًا. هناك وضع كهذا: يتم دفع مصاريف السفر ورسوم الفحوصات لمن قضوا سنة في تركيا من خلال بعض الجمعيات. كي يتمكنوا من الحصول على التقرير الخاص بهم والذي يمكنهم من خلاله إعادة تفعيل تأمينهم الصحي.

أريد أن أبدأ العلاج بالهرمونات كعابر جنسي. هل الأدوية المجانية التي ذكرتها في بنود الطوارئ تشمل الأدوية الهرمونية؟ على سبيل المثال، إذا ذهبت إلى قسم الطوارئ، فهل هناك أي فرصة للحصول على الأدوية الهرمونية بالمجان؟

- الآن قسم الطوارئ لا يقدم مثل هذه الخدمة في مثل هذه الحالات. لأن الوحدة التي نطلق عليها الطوارئ يمكن التدخل في حالات الطوارئ فقط.

كيف يمكننا الحصول على الهرمونات؟

- هذا شيء يمكن تحقيقه مع طبيب الهرمونات)طبيب متخصص في الهرمونات(ومع متابعة التخصصات المختلفة.

أنا سوري ولدي هوية لاجئ. أريد أن أبدأ العلاج بالهرمونات في أسرع وقت ممكن. من أين يجب أن أبدأ وفي أي مدينة سيكون من الأسهل البدء؟ أهو في هاتاي أم إسبرطة؟

- أيًا كانت المدينة التي يوجد بها بطاقة هوية اللاجئ، يجب أن يبدأ العلاج الهرموني في تلك المدينة. بعد رفع دعوى قضائية في المحكمة في المدينة التي تم فيها تسجيل بطاقة الهوية، سيتم نقلك إلى المستشفى الذي تحدده المحكمة وستبدأ العملية. يجب ألا تكون في عجلة من أمرك لبدء العلاج بالهرمونات. بعد 5-6 أشهر من العملية النفسية، سيكون من الأنسب البدء بالهرمون. إن عملية العلاج بالهرمونات التي لا تخضع لإشراف الطب النفسي قد يكون لها آثار جانبية سلبية نفسية وجسدية. لدي أى ًضا تجربة أنه ليس من الصواب استخدام الهرمونات لفترة طويلة بعد بدء الهرمون. لذلك، من الأفضل التخطيط للجراحة والحصول على العلاج الهرموني.

هل هناك شروط معينة لقبول جراحات العبور الجنسي؟ ام لا؟

- هناك شروط طبعا. أولاً، يجب أن يكون قد تجاوز سن 18 وألا يكون متزو ًجا. يجب أن يكون الأخصائي النفسي قد أكمل العملية النفسية، وبدأ أى ًضا وانتهى من العلاج الهرموني. يجب أن يكون قد حصل على موافقة المجلس، وبعد الحصول على الموافقة) إذن(من المحكمة، سيتم قبول العملية. الحصول على القبول ليس بالأمر الصعب؛ ومع ذلك، يمكن أن تكون العملية صعبة وطويلة.

هل العلاج الهرموني ضروري إذا أراد الرجل العابر إجراء جراحة الثدي؟ أو هل يمكن أن يخضع لعملية جراحية دون الحاجة إلى العلاج؟

- لكي يخضع الرجال المتحولون لجراحة الثدي، يجب أن يكونوا في طور العبور الجنسي، وهم في طور العلاج الهرموني ويجب عليهم الحصول على إذن من الأماكن اللازمة لجراحة الثدي.

ملاحظة:

أنا رجل عابر جنسيًا وبعد البحث الذي أجريته عن جراحة الثدي، علمت أن المستشفيات العامة لا تجري عمليات جراحية، فهم يوجهونها إلى المستشفيات الخاصة. هناك اتجاهات للمدن الكبرى. هناك تكلفة تبلغ حوالي 13000 ليرة تركية لجراحة الثدي. حصلت على إذن لإجراء الجراحة من المحكمة وأجريت الفحوصات اللازمة قبل الجراحة ولم تتم تغطية أي من النفقات.

أنا امرأة عابرة متزوجة، لدي أطفال. وقد قبلتني الأمم المتحدة كلاجئة. أردت أن أقوم بعملية العبور الجنسي، ولكن حصلت على الرفض لأنني كنت متزوجة. ذهبت إلى إدارة الهجرة الإقليمية، ولم أتلقي أي اهتمام. تم رفض طلبي للحصول على الحماية الدولية. استأنفت أمام المحكمة منذ 7 أشهر ولم يتم التوصل إلى نتيجة حتى الآن. لدي أي ًضا بطاقة هوية، وقد جددت هويتي قبل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، لكن هويتي غير مرئية لدى المؤسسات الرسمية. أريد أن أتلقى دع ًما نفسيًا، كما أريد علا ًجا بالهرمونات. أريد دع ًما قانونيًا في هذه العملية. ماذا يجب أن أفعل؟

- "إذا لم يكن لديك رقم الهوية 99 ، فقد تواجه مشكلة في المقاضاة. تريد بعض المحاكم تحديد الهوية التي تبدأ بـ"99" بحيث يمكن رفع القضية. ولكن بما أنك رفعت دعوى قضائية ضد رفض طلبك للحصول على الحماية الدولية، يمكنك البقاء بشكل قانوني في تركيا. بالإضافة إلى ذلك، من أجل البدء في عملية العبور الجنسي، يجب تقديم إجراءات الطلاق. إذا تم تقديم تصريح دون تقديم طلب الطلاق، سيكون هناك قرار بالرفض. يجوز إصدار توكيل لإجراءات الطلاق. يمكن لبعض كتاب العدل إصدار توكيل بجواز السفر. ومع ذلك، قد تواجه مشاكل عند التقدم للحصول على موعد محامي مجاني من وحدات المساعدة القانونية. بينما تقوم بعض نقابات المحامين بتعيين محا ٍم بدون بطاقة هوية تبدأ بالرقم "99" ، لا تقوم بعض نقابات المحامين بتعيين محا ٍم.

> قلت إنني كنت أفكر في الانتحار». الجواب الذي حصلت عليه كان «أنت أدري.

أنا أعيش في تركيا. أنا من لبنان، أنا مثلي الجنس. الهوية الجنسية والدين هما الخط الأحمر. لا يمكنك تغيير دينك أو جنسك. بسبب هويتي، هربت من بلدي وجئت إلى تركيا وأريد الانتقال إلى بلد ثالث آخر. أريد أن أعيش بحرية العيش كما نفسي. أحتاج إلى الدعم للانتقال إلى بلد آخر. أواجه مشاكل نفسية في تركيا. اتصلت بالأمم المتحدة وأخبرتهم عن الوضع، وأخبرتهم عن المشاكل التي كنت أواجهها وأخبرتهم أنني أفكر في الانتحار. وكان الجواب الذي حصلت عليه «أنت أدري.» أريد دعم لهذا الشأن، ماذا يمكنني أن أفعل ؟

- أينما كنا في العالم، تجلب لنا هويتنا الجنسية الكثير من المشاكل. أولا وقبل كل شيء، أنت لست وحدك، لا تشعر بالوحدة. لهذا، يمكنك الاتصال بنا يمكنك الاتصال الجمعيات. قد ترغب في الذهاب إلى بلد آخر. ولكن بسبب الوباء، هناك العديد من الصعوبات في الانتقال إلى بلد ثالث، هذه العملية طويلة جدا. هناك أصدقاء ينتظرون منذ 7 سنوات. وكانت عمليات التوطين في بلد ثالث في السابق تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. والآن هو تحت اشراف إدارة الهجرة، والعملية تستغرق وقتا طويلا. لسوء الحظ، بسبب Covid-19 ، تم تمديد الانتقال إلى بلدان أخرى لمدة تصل إلى عام.

إنني أعيش في تركيا لمدة 5 سنوات. في هذه الفترة، واصلت عملية العبور الجنسي هنا. لقد ذكرتم أنكم كنتم هنا في نفس الوقت ومررتم بنفس العملية. هل حصلتم على أمر المحكمة؟

- لسوء الحظ، بسبب Covid-19 ، توقفت العملية لأن مستشفيات الأبحاث التعليمية تحولت إلى مستشفيات جائحة، ولا يمكنني حتى الحصول على موعد من طبيبي النفسي بسبب الوباء.

اقتراح وطلب:

بالنسبة للنساء العابرات في عملية التكيف مع العابرين جنسيا، فإن العديد من الصديقات العابرات بحاجة إلى العمل في الجمعيات، وخاصة أولئك الذين يعملون في الجمعيات أو يعملن كناشطات، ويجب عليهم إجبار الجمعيات على فتح مساحة في الجمعيات.

أسئلة – أجوبة - تجارب بشأن

الوصول إلى الآليات القضائية

> لقد تعرضت للسرقة في اسطنبول وأردت الذهاب إلى مركز الشرطة للبحث عن حقي؛ لكنني كنت خائفة، لم أذهب.

لقد تعرضت للسرقة اسطنبول وأردت الذهاب إلى مركز الشرطة للبحث عن حقي؛ لكنني كنت خائفة، لم أذهب. في الأردن، البلد الذي أعيش فيه، لا نذهب إلى مركز الشرطة عندما تكون لدينا مشاكل مماثلة. لأنه هناك، أيضا تم التمييز ضدنا لمجرد أننا عابرين جنسيا، ولم نتمكن من البحث عن حقوقنا. هذا هو الحال في تركيا؟

- بالتأكيد، يجب ألا نتوقف عن الشكوى. بالتأكيد، يحتاج المرء إلى البحث عن حقوقه ويحتاج إلى الشكوى في حال انتهاك هذه الحقوق. بعض الناس يواجهون صعوبات في الوصول إلى القانون، هذا صحيح. ولكن عند الشعور بالقوة، يمكنهم التضامن مع الجمعيات والنشطاء والمنظمات وبالتالي السعي للحصول على حقوقهم القانونية. يعاني الجميع من مشكلة الثقة بالقانون في تركيا؛ ومع ذلك، لا يوجد مثل هذا العائق أمام السعي للحصول على الحقوق بسبب كونه عابراً. يجب على المرء أن يطلب حقه؛ لكن الثغرات يمكن أن تكون مشاكل.

> لا يذهب اللاجئون في كثير من الأحيان، ولا يشتكون. أستطيع أن أقول هذا لنفسي عندما أقدم شكوى في الغالب، فأنا مجرم لسبب ما.

نقل خبرة: أريد أيضا أن أضيف:

أخشى من كل تحركاتي لأنني في تركيا، لأنني عابرة. على سبيل المثال لدي مشكلة أريد أن أشكو. إدارة الهجرة تدرك ذلك، فهي تحدد باستمرار الأشخاص الذين يشكون. ثم يواجه هذا الشخص مشاكل مع طلبه وملف اللاجئين. ربما لم يتم إلغاء ملفك؛ لكن العمليات تتباطأ أو حتى تتوقف. أو يخبرون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هذا الشخص دائً ما ما يشتكي لهذا السبب قد يكون لديك مشاكل مع ملفك. لهذا السبب، لا يذهب اللاجئون في كثير من الأحيان ولا يشتكون. أستطيع أن أقول هذا لنفسي عندما أقدم شكوى في الغالب، فأنا مجرم لسبب ما. على سبيل المثال، هددني صديقي السابق، واستخدم العنف. ذهبت لتقديم شكوى. عندما ذهبت إلى مركز الشرطة اعتقلوني ولم يصدقني أحد وأرسلوني إلى المحكمة. شرحت الوضع هناك، ثم أطلقوا سراحي. عانيت من مشاكل مماثلة في الجامعة. في الواقع، قيل لي العام الماضي، «لا تأت إلى الجامعة، سوف تتخرجين على أي حال. عندما تأتي إلى الجامعة، تصبح مشكلة «. لقد قيل هذا. للأسف، لسنا سبب هذه المشاكل. نحن مجرد ضحايا. إنهم لا يرون ذلك. على سبيل المثال، عندما أخرج، أتعرض للهجوم اللفظي من قبل شخص ما. أنا أتعرض للمضايقة. شخص ما يهاجمني جسديًا، باستخدام العنف. لذلك نبقى في المنزل طوال الوقت، ولا نخرج. لا يزال اللاجئون العابرون يواجهون مشاكل كبيرة في هذه المرحلة. للأسف هذا هو الحال.

المحامية أيلين:

من وجهة نظر القوانين الجنائية في تركيا، عندما تحدث جريمة، فإن التحقيق في هذه الجريمة وملاحقة مرتكبيها هو عملية يجب أن ترتكب بشكل مستقل عن هوية الشخص أو عرقه. لذلك، عندما يواجه شخص، سواء كان لاجئا أو مواطنا تركيا، حادثة، يتعرض لجريمة، يكون لهذا الشخص الحق القانوني في الشكوى. يمكنه الذهاب إلى مراكز الشرطة، يمكنه الذهاب إلى مكتب المدعي العام. ويمكن أيضا أن يحصل أمر قضائي بموجب القانون 6284 إذا لزم الأمر. لكن يمكن أن يكون لها عواقب مختلفة بالنسبة للاجئين. فيما يتعلق باللاجئين، إذا كانت هناك شكوى بشأن الشخص، إذا كان مشبوهً ها، فإنه يخضع لعملية إدارة الهجرة الإقليمية بعد اتخاذ الإجراء ضد هذا الشخص. ويمكن أيضا وضعه تحت إشراف إداري هناك. وفي الحالات التي يكون فيها اللاجئ ضحية لجريمة، إذا لم يتم التعرف على هوية الشخص، هناك احتمال أن يتم احتجازه إداريا وإعادته، حتى ولو كان هو الضحية. على سبيل المثال،

الشخص لديه هوية في مدينة مختلفة، والمدينة التي هو ضحية مختلفة. في هذه الحالات، وبسبب الخوف من العودة إلى الوطن، قد يمتنع الشخص عن المطالبة بحقوقه حتى في حالة الوقوع ضحية لجريمة. في بعض الأحيان، يمكن احتجاز الأشخاص الذين يحملون بطاقات هوية لإخلالهم بالنظام العام. للجمعيات دور في الدعوة، خاصة في حالات الاعتقال الإداري في حالات العنف. بمعنى آخر، إذا كان الشخص لاجئًا، فلديه ضمان قانوني بأنه لا يمكن إعادة الشخص حتى لو تم احتجازه إداريًا بعد تقديم شكوى لمجرد أنه ليس لديه بطاقة هوية. إذا لزم الأمر، يحق له إصدار أمر زجري. بعبارة أخرى، عندما يكون الشخص ضحية، «أنا لاجئ، لا يمكنني فعل أي شيء. سوف يرسلوني لبلدي «. بدلاً من التصرف بدافع الخوف، سيكون من الأفضل أولاً طلب الدعم القانوني وتقييم الموقف والمخاطر. الوقت مهم للغاية، خاصة في جمع الأدلة في الجرائم الجنسية. من المهم جدًا الوصول بسرعة إلى آلية دعم قانوني في أول 24-48 ساعة، حتى لا تفقد الأدلة ولا تكون غير حاسمة عند تقديم الطلب. سيكون هناك جزء للدعوة، من المهم جدًا اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع.

أنا أعيش في هاتاي. أريد أن أبدأ العلاج الهرموني على وجه السرعة. إذا اضطررت للذهاب إلى المحكمة، لم أذهب أبدا إلى المحكمة. ما هي المراحل في المحكمة؟

المحامية أيلين:

في تركيا، يحق للأشخاص الذين ليس لديهم وضع مالي صعب طلب المساعدة القانونية المجانية والإعفاء من جميع النفقات والنفقات في المحاكم. هناك ترتيب قانوني لذلك. وهذا يشمل اللاجئين. ومع ذلك، إذا تم رفع دعوى قضائية وأردت أن يتابع المحامي قضيتك، يمكنك التقدم بطلب إلى خدمة المساعدة القانونية في نقابة المحامين في مدينتك. عندما تذهب إلى نقابة المحامين في المدن التي سجلت فيها وتتقدم بطلب للحصول على شهادة إقامة وشهادة فقر، يمكن تعيين محام. شهادة الاقامة والفقر يمكن الحصول عليهم من مكتب المختار.

قبل أن تتمكن من بدء العملية القانونية، تحتاج إلى تقديم قضية «تصريح تغيير الجنس» في المحكمة. إذا كنت ترغب في متابعة هذه القضية بنفسك أنك لا تضطر إلى استئجار محام. يمكنك فتح القضية بنفسك. يجب تقديم التماس قبل رفع القضية. يجب إضافة أكثر من نسخة واحدة من هذا الالتماس إلى الملف. وينبغي أيضا إضافة صورة من بطاقة الهوية إلى مرفق الالتماس. وبما أن الالتماس يشكل أهم مرحلة في القضية، فمن الأفضل الحصول على الدعم القانوني من الجمعيات في مرحلة كتابة الالتماس. كقاعدة عامة، عند تقديم مطالبة، يتم محاسبتك في البداية على رسوم ومصروفات مسبقة، بغض النظر عما إذا كانت مطالبتك

مبررة أو غير عادلة. يعتمد هذا المبلغ على نوع الحالة. إذا كان وضعك المالي غير مؤهل لدفع هذا المال، فيجب تقديم قضيتك بطلب للحصول على مساعدة قانونية ويجب ذكر ذلك في الالتماس. إذا كنت تستطيع الحصول على شهادة الفقر كما شرحت، يجب إضافته إلى العريضة. يتم وضع كل هذه في ملف القضية، والتي نسميها الملف الوردي.

حسنًا، جميع مستنداتك جاهزة، إلى أين ستذهب؟ على سبيل المثال، في هاتاي، مع الالتماس الخاص بك ومرفقاتهم، عليك الذهاب إلى محكمة هاتاي والتقدم بطلب إلى مكتب إرسال المحاكم القانونية. هنا، سيتم إدخال المستندات الموجودة في ملفك في النظام. بعد ذلك، يتم تحديد مبلغ الرسوم والنفقات التي يتعين عليك دفعها وسيتم إعطاؤك مستندًا. باستخدام هذا المستند، تقوم بتسديد مدفوعاتك في مكتب الدفع النقدي. يمكنك أي ًضا تسليم المستندات التي تتلقاها من مكتب النقد إلى مكتب الإرسال. يكمل الموظف إجراءاتك من خلال استلام المستند الذي يفيد بسداد النفقات. بهذه الطريقة، سيتم فتح قضيتك. سوف تحصل على نموذج إرسال. في هذا النموذج ، توجد معلومات حول المحكمة التي سيتم فيها الاستماع إلى رقم الملف الخاص بك. يمكنك متابعة مرحلة ملفك من خلال هذه المعلومات. سوف يخطرك عندما يتم تحديد تاريخ المحاكمة. يجب أن تحضر أنت أو محاميك الجلسة. خلاف ذلك ، يتم إزالة الملف من العملية. تتخذ المحكمة أي ًضا قرا ًرا بشأن طلبك للمساعدة القانونية في مرحلة المحاكمة. إذا تم رفض طلبك ، فسيتم منحك الوقت لدفع النفقات اللازمة. من المهم جدا دفع المصاريف خلال هذه الفترة وإلا سيتم رفض القضية. يمكنني تلخيص افتتاح القضية بهذه الطريقة.

خاتمة:

لا أحد وحده هنا نحن جميعا أقوياء بالتضامن مع بعضنا، نحن أقوياء معا. إذا كنا نعيش هنا بسعادة وسلاسة، لن يكون هناك أي شيء مثل «بلد ثالث». بالطبع، لدينا مشاكل ، سنتحدث وسنكون معا.

الاستنتاجات والتوصيات

يتم توجيه اللاجئين من مجتمع الميم الذين يتقدمون بطلب للحصول على اللجوء في تركيا إلى مدن معينة للحصول على الحماية الدولية وسجل الحماية المؤقتة. أثناء انتظار عملية إعادة التوطين في بلد ثالث، يحاول كل فرد البقاء على قيد الحياة في هذه المدن بوسائله الخاصة. بالإضافة إلى مشاكل الوصول إلى سوق العمل، والسكن الآمن والوصول إلى العدالة، يصبح عدم القدرة على الوصول إلى الحق في الصحة مشكلة حيوية للمهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم.

في ضوء التجارب التي تمت مشاركتها في فاعلية الحق في الصحة للاجئين مجتمع الميم، من المفهوم أن المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم يواجهون العديد من العقبات في الوصول إلى الحق في الصحة في المدن التي يقيمون فيها. ويلاحظ أن العقبات التي يواجهها اللاجئين مجتمع الميم الذين لديهم طلبات حماية دولية ووضعهم تتمحور حول تنفيذ اللوائح القانونية وحاجز اللغة والشكاوى المتعلقة بالموقف التمييزي للعاملين في مجال الرعاية الصحية. من المفهوم أن الأشخاص الذين ليس لديهم أي إقامة قانونية لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية بأي شكل من الأشكال إلا في حالات الطوارئ. ويعتبر أن هذا الوضع الذي يخالف الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية يشكل انتهاكًا خطيرًا للحق في الصحة.

لقد تقرر أن هذه العوائق التي تحول دون وصول المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم إلى الخدمات الصحية قد ازدادت بشكل أكبر خلال جائحة Covid-19. في هذه العملية، يعد عدم القدرة على الوصول إلى الأقنعة والمطهرات من أكثر المشاكل التي يتم ذكرها بشكل متكرر. يُذكر أن هناك مشاكل في التشخيص والعلاج بسبب عدم القدرة على إجراء اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس الورم الحليمي البشري. أثرت الصعوبة في الحصول على الهرمونات والأدوية لعلاج الأمراض المزمنة بشكل خطير على المستويات المعيشية للاجئين من مجتمع الميم. بالنسبة للاجئين الذين يخضعون لعملية تعديل الجنس، أدت العيادات الشاملة المغلقة وتأجيل الجراحة إلى زيادة العبء النفسي للعملية. من ناحية أخرى، يُذكر أن خدمات الصحة العقلية المقدمة للاجئين من مجتمع الميم غير كافية.

تجارب للاجئين من مجتمع الميم المشاركون في « في فاعلية الحق في الصحة للاجئين مجتمع الميم » والحلول المقدمة من أجل منع انتهاكات الحقوق في مجال الصحة بما يتماشى مع المقابلات التي أجريناها بصفتنا جمعية هيقي مذكورة أدناه.

في ضوء هذه البيانات، يتم سرد مقترحات الحلول التي قدمتها جمعية هيقي للقضاء على المشاكل المذكورة:

- العمل مع العلم بأن الحق في الصحة هو أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية، وينبغي مراجعة اللوائح القانونية، وإزالة الأحكام التي تمنع المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم من الحصول على الحقوق الصحية.

- يجب التأكد من أن المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم قادرين على تلقي الخدمة بلغتهم الأم بطريقة واسعة النطاق ومستمرة في المراكز الصحية، ويجب وضع اللوائح لإزالة حاجز اللغة.

- ينبغي تطوير ممارسات لحماية خصوصية المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم أثناء الحصول على الرعاية الصحية.

- يجب أن تقوم وزارة الصحة بالعمل اللازم لتثقيف جميع العاملين الصحيين العاملين في المراكز الصحية ضد رهاب المثليين والتمييز والعنصرية.

- يجب إلغاء الأحكام المتعلقة بطرد الأشخاص في الحالات «التي تعتبر خطراً على الصحة العامة» المحددة في المادة 69 من قانون الأجانب والحماية الدولية رقم 6458 والمادة 20 من لائحة الحماية المؤقتة.

- مع التعديل الذي تم إجراؤه في قانون الأجانب والحماية الدولية رقم 6458 في عام 2019 ، يجب رفع الحد لمدة عام واحد فيما يتعلق بالتأمين الصحي العام، والوصول المجاني لمقدمي طلبات الحماية الدولية وأصحاب الحالة إلى الخدمات الصحية دون أي حد زمني يجب ان تتوفر.

- في الحالات التي يتم فيها رفض طلب الحماية الدولية، يجب التأكد من أن مقدم الطلب يستفيد من التأمين الصحي العام حتى يتم الانتهاء من هذا القرار.

- ينبغي تقديم علاج الأمراض المزمنة للاجئين من مجتمع الميم والمتقدمين للحصول على الحماية الدولية وأصحاب الحالة مجانًا، بغض النظر عما إذا كانت هذه الامراض موجودة قبل القدوم إلى البلاد أم لا.

- يجب تغطية الأدوية الهرمونية للمهاجرين واللاجئين في عملية العبور الجنسي من خلال التأمين الصحي العام؛ يجب إجراء جميع جراحات العبور مجانًا.

- ينبغي تزويد اللاجئين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بإمكانية الحصول بانتظام على الأدوية، فضلا عن اتخاذ تدابير للوقاية من رهاب فيروس نقص المناعة البشرية والوصم الذي يتعرضون له.

- يجب إنشاء آليات فعالة لتقديم الشكاوى والتقديم، تتألف من أشخاص متعلمين بشأن التمييز، حيث يمكن للاجئين من مجتمع الميم تلقي الدعم بلغتهم الأم فيما يتعلق بالمشاكل التي يواجهونها في الوصول إلى الخدمات الصحية.

- بالنظر إلى أن الغالبية العظمى من المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم لديهم تجارب سلبية في بلدانهم الأصلية وفي تركيا، ينبغي التركيز على الجهود الرامية إلى حماية رفاههم الروحي.

- خلال جائحة كورونا، ينبغي اتخاذ التدابير الضرورية والكافية لضمان وصول المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم إلى الخدمات الصحية، مع مراعاة نقاط ضعفهم.

- خلال جائحة كورونا، يجب تسهيل وصول المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم الى الفحوصات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، فيروس الورم الحليمي البشري وما إلى ذلك أثناء, ويجب القضاء على مشاكل التشخيص والعلاج.

- يجب القضاء على الغموض فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين غير المسجلين من حيث لقاح كورونا ، ويجب إدراجهم في استراتيجية التنفيذ الوطنية للقاح وإدراجهم في مجموعات اللقاحات دون أي إجراء إداري.

- يجب إجراء هذه الدراسات حول المهاجرين واللاجئين من مجتمع الميم الجنسانية بالتعاون مع الأشخاص المعنيين ومنظمات المجتمع المدني.

تقرير الحق في الصحة والتمييز للاجئين من مجتمع الميم